Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/jss.v52i3.2955

قدم في: مارس 2021

أجيز في: يوليو 2021

The Political Economy of Rural Development in Sudan: The Case of the White Nile State

Hillo Abdelatti M. Ibrahim
Ibrahim Mustafa M. Ali
Ali Mohamed E. Salih
Abdel Hamid Balla El Nour

Abstract

Objective: The main objective of the study is to explore the reality of rural development in the White Nile State by reviewing and analyzing some relevant indicators. The study also aims to examine the impact of the State intervention in the structure of rural production in the White Nile State. **Methods:** To achieve the objectives, the study adopted the political economy approach as a conceptual framework. The study was based on primary data using interviews and group discussions with community leaders and decision-makers. The primary data was supported by secondary data covering the available related literature. The study also used the inductive method to probe the related indicators. **Results:** The study found that there was a lack of meaningful development programs in the area. Moreover, it also indicated that the development approach adopted by successive governments failed to develop rural areas and enhance rural production. In addition, state interventions in the land use system have negatively impacted the rural population in the state. **Conclusion:** The study concluded that improved livelihoods can be attained through a sustainable approach and under a set of favorable conditions that develop capabilities, and empower vulnerable groups (women, children, and youth) while enhancing partnerships with the local communities.

Keywords: Political Economy, Rural Development, White Nile State, Sudan.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

الاقتصاد السياسي للتنمية الريفية في السودان
دراسة حالة ولاية النيل الأبيض

حلو عبدالعاطي إبراهيم(*)
إبراهيم مصطفى علي(**)
علي محمد صالح(***)
عبد الحميد بله النور(****)

ملخص

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تقصي واقع التنمية الريفية في ولاية النيل الأبيض-السودان، من خلال الاستعراض والتحليل لبعض المؤشرات ذات الصلة، كما تهدف أيضاً إلى بحث أثر تدخل الدولة في بنية الإنتاج الريفي في الولاية. **المنهجية:** لتحقيق الأهداف تبنت الدراسة منهج الاقتصاد السياسي إطاراً نظرياً، كما استخدمت المنهج الاستقرائي، واعتمدت على مصادر المعلومات بشقيها الأولي والثانوي، وشملت المقابلات والمناقشات مع بعض مكونات المجتمع والجهات الرسمية، إلى جانب الأدبيات ذات الصلة. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن المناطق الريفية في ولاية النيل الأبيض لم تجد حظها من المشاريع التنموية، وأن المدخل التنموي الذي تبنته الحكومات المتعاقبة كان عاجزاً عن الإيفاء بمتطلبات الريف وتحسين بنية الإنتاج، كما أن تدخل الدولة في نظم استخدام الأرض انعكس سلباً على سكان الريف.**الخلاصة:** ختمت الدراسة بضرورة التأسيس لمنهج يضمن استدامة سبل العيش في ظل مجموعة من الظروف المواتية التي تنمي القدرات وتقوي الشرائح الضعيفة من النساء والأطفال وتمكن للشباب وتعزز من الشراكات مع المجتمع المحلي.

المصطلحات الأساسية: الاقتصاد السياسي، التنمية الريفية، ولاية النيل الأبيض، السودان.

(*) قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، Email: hibrahim@kfu.edu.sa
الاهتمامات البحثية: الدراسات الاقتصادية، التخطيط والتنمية والبيئة والموارد الطبيعية.
(**) أستاذ مشارك، قسم التخطيط والتنمية، كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، السودان، Email: abuka2013@gmail.com
الاهتمامات البحثية: الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، دراسات الموارد والتنمية، مكافحة الفقر، تنمية الرعاة
(***) قسم التخطيط والتنمية، كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، السودان، Email: alieisa100@gmail.com
الاهتمامات البحثية: التنمية الريفية، إدارة الموارد الطبيعية.
(****) قسم الدراسات السكانية والبشرية، كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، السودان، Email: abdelhameedballa@yahoo.com
الاهتمامات البحثية: دراسات المردود البيئي، الدراسات السكانية، المياه والتخطيط الاستراتيجي.

مقدمة

تعد قضية الريف والتنمية الريفية من القضايا المهمة التي تصدرت أجندة العديد من المؤتمرات العالمية، كما أنها أصبحت قضية محورية في النقاش المتصل بالأمن والسلم الاجتماعيين. ويشكل سكان الريف النسبة الكبرى، خاصة في الدول النامية؛ فوفقاً لتقرير التنمية البشرية 2018؛ من المتوقع أن يظل غالبية السكان في المناطق الريفية حتى عام 2020، وأن يظل غالبية الفقراء في الريف حتى عام 2040 (UNDP, 2018). ويكتسب الريف أهميته بوصفه عماد الثروة وموطن العديد من الحضارات الأصيلة (خوري، 2009). وزاد الاهتمام بالريف في العقود الأخيرة بسبب تدهور الأوضاع الحياتية للسكان؛ فوفقاً لتقرير التنمية البشرية 2019؛ فإن من جملة 1.3 مليار نسمة يعانون الفقر المتعدد الأبعاد هناك 85% يعيشون في المناطق الريفية (UNDP, 2019)، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار، فإن ما تحقق لم يكن بالقدر المطلوب؛ إذ تكشف الشواهد من إفريقيا -على سبيل المثال- أن برامج التنمية الريفية لم تحقق تحسناً ملموساً على صعيد الإنتاج أو الخدمات (تشامبرز، 1990)، وفي دول مثل تنزانيا ونيبال، لم تكن برامج التنمية الريفية ناجحة من حيث التكلفة ولا من حيث الفوائد، كما أنها أفسحت المجال للسيطرة على سكان الريف مع عجز واضح عن استيعاب تراكم احتياطي العاطلين عن العمل من فائض العمالة الريفية (Forsyth, 2011)، هذا، مع الأخذ في الاعتبار بعض النماذج الناجحة على مستوى العالم، كما هو الحال في تايوان، وكل ذلك دفع بقضية التنمية الريفية إلى الواجهة، وجعلها أكثر أهمية من أي وقت مضى (Bordoloi, 2020).

في السودان الذي يعيش 67% من سكانه (20.5 مليون نسمة) في الريف؛ يعيش 57.6% منهم تحت خط الفقر (الجهاز المركزي للإحصاء، 2009)، وهي نسبة أقل بكثير مما أوردته العديد من الدراسات (Abdelatti et al., 2016)؛ وتشير الشواهد إلى أن هؤلاء السكان هم الأكثر معاناة في تأمين سبل العيش، كما أنهم الأكثر تأثراً بالنزاعات والحروب (محمد، 2013)، ورغماً عن الجهود المبذولة، فإن أوضاع السكان لم يطرأ عليها تغيير في وقت يتضاءل فيه الإنتاج وتتدهور فيه الخدمات، وتتمدد فيه مساحات الفقر.

مشكلة الدراسة

تشهد المناطق الريفية في ولاية النيل الأبيض العديد من التغيرات والتحولات التي ألقت بظلالها على الإنتاج وعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية، وتشير الشواهد إلى أن هذه التحولات والتغيرات جاءت نتاجاً للتغير في نظم استخدام الأرض ولفشل برامج التنمية، ورغماً عن الجهود المبذولة، فإن واقع الحال يشير إلى استمرار تردي الأوضاع الحياتية من تدنٍّ في الإنتاج وتراجع في مؤشرات التنمية وتدهور في الأوضاع البيئية والفقر، مع استمرار لحالة التهميش؛ الأمر الذي يثير العديد من الأسئلة حول طبيعة تلك الجهود ومآلات تلك التغيرات والتحولات، كما يثير الأسئلة أيضاً حول مستقبل السكان في وقت ينادي فيه الكثيرون بضرورة التوجه نحو الريف، وتتجه فيه الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

أهداف الدراسة

1 - تقصي واقع التنمية الريفية في الولاية، من خلال استعراض بعض المؤشرات ذات الصلة وتحليلها.

2 - بحث أثر تدخل الدولة في بنية الإنتاج الريفي في ولاية النيل الأبيض.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية «أن المدخل التنموي الذي انتهجته الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وما ارتبط به من سياسات هو العامل الرئيس وراء تراجع مؤشرات التنمية الريفية في الولاية».

أهمية الدراسة

تعد قضية التنمية الريفية من القضايا التي حازت اهتمام الكثيرين؛ نظراً لما آلت إليه أوضاع السكان في المناطق الريفية، ويتعاظم هذا الاهتمام مع أهمية الريف الداعم الرئيس للاقتصادات، خاصة في الدول النامية، ومن بينها السودان الذي ظل يشهد العديد من التحولات والنزاعات حول الموارد، وتكتسب ولاية النيل الأبيض أهميتها بوصفها واحدة من أهم مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني في السودان على الرغم مما تواجهه من تعقيدات اقتصادية وبيئية، وكذلك من مجاورتها لدولة جنوب السودان وما تشهده من تدفقات كبيرة من اللاجئين.

ولاية النيل الأبيض: الخلفية الجغرافية

تقع ولاية النيل الأبيض في الجزء الجنوبي من السودان بين دائرتي عرض 12°–30 13° وخطي طول 31°–30 33° في مساحة تقدر بنحو 39.701 كم^2، ويحدها من

الشمال ولاية الخرطوم، ومن الجنوب دولة جنوب السودان، ومن الشرق ولاية الجزيرة وولاية سنار، ومن الغرب ولاية شمال كردفان، ومن الجنوب الغربي ولاية جنوب كردفان (مفوضية الاستثمار-ولاية النيل الأبيض، 2016)، (شكل1). وتتكون الولاية من تسع محليات (ربك، كوستي، قلي، تندلتي، السلام، الجبلين، الدويم، ام رمته والقطينة)، وتمثل مدينة ربك حاضرة الولاية.

من الناحية الطبيعية تغطي الولاية العديد من التكوينات الجيولوجية تشمل صخور الأساس، تكوينات الحجر الرملي النوبي وتكوينات أم روابة التي تعد مصدراً للمياه والخزانات الجوفية، والتكوينات الرسوبية الحديثة (الصندوق القومي لدعم الولايات، 1999). وتنقسم أراضي الولاية إلى عدد من الوحدات، هي: التلال، الأراضي الرسوبية الطينية، الأراضي الرسوبية الطينية الرملية، الأراضي شبه الصحراوية، والأراضي الرملية. ويعد النيل الأبيض الذي يخترق الولاية من الجنوب إلى الشمال أهم مصادر المياه بالمنطقة، هذا إلى جانب المصادر الجوفية والخيران التي تجري في موسم الأمطار (علي، 2002). وأما المناخ؛ فيتدرج من شبه الصحراوي في أقصى شمال الولاية ثم السافانا الفقيرة في وسطها والسافانا الغنية في أقصى الجنوب، وتراوح معدلات الأمطار السنوية من 300 ملم في الشمال إلى 600 ملم في الجنوب، ويتباين تبعاً لذلك الغطاء النباتي من الحشائش في الشمال إلى الغابات الصغيرة والنباتات الحولية في الجنوب. وبلغ عدد سكان الولاية في عام 2016 (2.324.444) نسمة، يعيش 36% منهم في الريف (مفوضية الاستثمار-ولاية النيل الأبيض، 2016). وتسود الولاية العديد من الأنشطة الاقتصادية، في مقدمتها الزراعة والرعي، كما تنتشر فيها مصانع السكر إلى جانب بعض الصناعات التحويلية والحرف الصغيرة، وتكتسب الولاية أهمية خاصة؛ بوصفها من أهم مناطق الإنتاج في السودان، ووجهة استثمارية للكثيرين.

شكل1

منطقة الدراسة

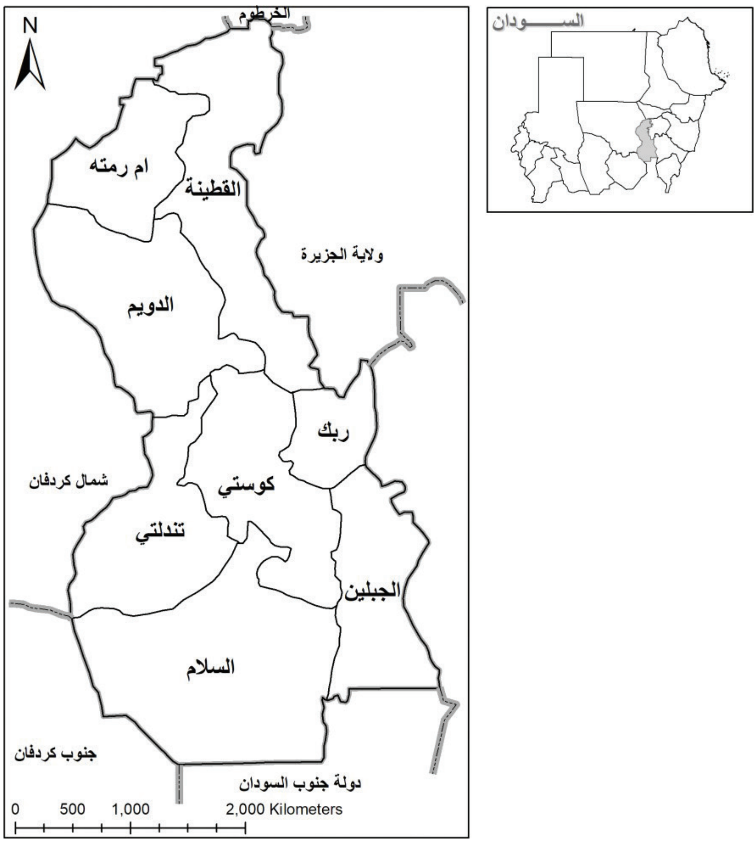

المصدر: الإدارة العامة للتخطيط والتنمية –ولاية النيل الأبيض (2019).

الريف والتنمية الريفية: الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول ماهية الريف على الرغم من أن الكثيرين أشاروا إلى أنه «مجموعة السكان التي تشغل حيزاً مكانياً وتعمل بالأنشطة الأولية وعلى رأسها الزراعة والرعي». وفي أدبيات العلوم الاجتماعية كثيراً ما يشار إلى الريف بأنه «ذلك القطاع العريض من السكان الذين هم أكثر ارتباطاً والتحاماً بالأرض» (خوري، 2009). وبعيداً عن المساحات ذات الحدود الجغرافية، فالريف «مجموعة من البنى الثقافية والقيم والمعاني المرتبطة بحياة الإنسان والموجهة لأنشطته الاقتصادية» (محمد، 2013).

ويرتبط بمفهوم الريف العديد من المفاهيم، منها التنمية الزراعية، التحول الريفي، والتحول الريفي الشمولي. وترمي التنمية الزراعية إلى «تحسين نوعية الحياة للمزارعين، إلى جانب تحسين الخدمات الزراعية والتقنيات المستخدمة والبنية التحتية الريفية». وأما التحول الريفي؛ فهو «يسعى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والاستغلال التجاري والفوائض القابلة للتسويق وتنويع أنماط الإنتاج وسبل كسب العيش وتوفير فرص العمل غير الزراعي وتمكين السكان من العمليات غير الزراعية ذات الصلة والقدرة على التأثير»، بينما يرمي التحول الريفي الشامل إلى «تحقيق ممارسة كل السكان لحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنمية قدراتهم والاستفادة من الفرص المتاحة في بيئتهم؛ حيث يؤدي ذلك إلى تحسن ملحوظ في وضعهم الاقتصادي وفي جودة الحياة لصغار المزارعين والعمال وفقراء الأراضي والنازحين وضحايا الكوارث والنزاعات» (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2016).

أخذ الريف مكانه في التفكير التنموي منذ زمن بعيد؛ فهناك العديد من خيوط التفكير المتصلة بالمسألة الريفية، التي من بينها الجدل حول قدرة القطاع الزراعي على تحقيق التنمية، وكذلك مسألة الترويج للقطاع الريفي غير الزراعي كأداة للتنمية الاقتصادية. وقد صور كل من آشلي وماكسويل (2001) (Ashley & Maxwell) التحول في الفكر التنموي الريفي بداية من عقد الستينيات الذي كان التركيز فيه على زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تبني ما عرف بالتحديث (Modernization)، وما عرف لاحقاً ببرامج التنمية الريفية المتكاملة، وفي عقد الثمانينيات كان التركيز على برامج التكيف الهيكلي؛ ومن ثم التحول مرة أخرى إلى الإنتاج المعتمد بشكل أكبر على قوة السوق وآلية الأسعار، والذي أفضى في نهاية الأمر إلى تسليع الاقتصادات الريفية (Commercialization). والتنمية الريفية هي إشارة إلى الأفكار والسياسات التنموية التي تطبق في الريف، ودخل المصطلح في القاموس التنموي في السبعينيات عندما استخدم للإشارة إلى مجموعة مميزة من السياسات والممارسات المقدمة للريف (Forsyth, 2011)، ووفقاً للورقة القطاعية التي أعدها البنك الدولي ونشرها في عام 1975؛ فالتنمية الريفية هي «إستراتيجية تهدف إلى تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة محددة من السكان–فقراء الريف، وهي تتضمن مد منافع التنمية إلى أكثر الناس فقراً بين أولئك الذين يلتمسون سبل العيش في المناطق الريفية، وتتضمن المجموعة صغار المزارعين، والمستأجرين والمعدمين». وذهب تشامبرز (1990) إلى تعريف تكميلي للتنمية الريفية على أنها إستراتيجية لتمكين مجموعة معينة من الناس: فقراء الريف

نساءً ورجالاً من أن يحصلوا لأنفسهم ولأبنائهم على المزيد مما يريدونه ويحتاجون إليه، ويتضمن ذلك مساعدة الناس الأكثر فقراً من بين أولئك الذين يلتمسون سبل العيش في المناطق الريفية في المطالبة بالمزيد من منافع التنمية والحصول عليها، وتتضمن المجموعة صغار المزارعين والمستأجرين والمعدمين.

والتنمية الريفية «عملية متكاملة وواسعة النطاق تهدف إلى تحسين حياة السكان أكثر من كونها عملية تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي» (Forsyth, 2011)، كما أنها أكثر عمليات التنمية تعقيداً لتأثرها المباشر بالفكر السياسي، فضلاً عن العوامل البيئية والموروثات المحلية التي تؤدي بالمثل أدواراً مهمة في تحديد الأساليب والمناهج والبرامج (العريفي، 1989). ومن هنا تتعدد مداخل التنمية الريفية ونماذجها لتأخذ أشكالاً تختلف باختلاف تلك المتغيرات. والتنمية الريفية يجب ألا ينظر إليها كمشروعات متفرقة وإنما كل يقوم على أساس من التناسق بين السياسات والمشاريع، لذا فكثير من البرامج التي انتهجت نسق التربية الموسعة (Extension Education) والمراكز الاجتماعية (Social Centers) والتربية الأساسية (Fundamental Education) وتنمية المجتمعات الريفية (Rural Community Development) – لم يكن لها إسهام كبير في تحسين حياة أهل الريف (للمزيد انظر خوري 2009).

وبخلاف التجربة التايوانية التي نجح فيها الإصلاح الزراعي في زيادة دخل المزارعين (Johnston & Kibly, 1975)؛ وكذلك النجاح النسبي للتجربة البنغلادشية التي قادها البروفيسور محمد يونس (Muhammad Yunus)، وبنك جرامين الفائزان بجائزة نوبل للسلام في عام 2006 لجهودهما في مجال التنمية؛ فتجارب التنمية الريفية في العديد من الدول أثبتت فشلها، خاصة مع تطبيق نهج التنمية من أعلى إلى أسفل، ولا يرتبط الفشل هنا بطبيعة البرامج التي نفذت فقط، وإنما بطبيعة الممارسة أيضاً. وقد شهدت العقود الأخيرة جدلاً كثيفاً حول فشل برامج التنمية الريفية، وبخلاف التراكم الإيكولوجي الطبيعي الذي يرى في النمو السكاني والضغط على الموارد عاملاً وراء ذلك الفشل (عطوي، 2004)؛ فقد ذهب التراكم الخاص بالاقتصاد السياسي إلى أن تسليع الاقتصادات الريفية وتحويلها إلى اقتصادات تجارية، هو ما قاد إلى فشل البرامج التنموية، وهو ما دفع بالمهمشين إلى الفقر، من خلال تركيز الموارد، وخاصة الأرض، في أيدي فئة قليلة من السكان، لها القدرة على التعاملات في الأسواق المختلفة، ولها القدرة على الحصول على الدعم الحكومي والحماية (Forsyth, 2011). وفي رأي علماء الاقتصاد السياسي أن تلك العملية تتم من خلال ثلاثة مستويات: الأول دولي تحكمه

علاقات غير متكافئة، والثاني داخلي تربح فيه المصالح الحضرية على حساب المصالح الريفية، والثالث داخل المناطق الريفية نفسها يتم فيه دعم الصفوة على حساب فقراء الريف الذين يستمرون في الخسارة (تشامبرز، 1990). وتتبنى هذه الدراسة منهج الاقتصاد السياسي إطاراً نظرياً في تفسيرها وتحليلها لواقع التنمية الريفية بمنطقة الدراسة؛ وذلك لما يتسم به هذا المنهج من قدرة على ربط التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالتركيبة المؤسسية، وفي سياق تحليله لعلاقة الاقتصاد بالسياسة. والمنهج وليد الثمانينيات ويشار إليه بالماركسي؛ لاعتماده على كتابات ماركس وتفسيره المادي للتاريخ، ويحاول المنهج تفسير التنمية من خلال الفائدة التي تعود على الطبقات الاجتماعية، كما أنه يحاول الوصول إلى جوهر مشكلات التنمية من خلال دراسة القوة المؤسسية وتحليلها ودور الدولة في إعطاء الصلاحيات لبعض المجموعات للسيطرة على الموارد وتوزيعها، وذلك على حساب الغالبية الفقيرة (Egemi, 1994).

وعموماً شهدت العقود الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بقضايا الريف، تجلى في العديد من الدراسات؛ فعلى المستوى المحلي تتناول دراسة ديفز (1985) Davies، الموارد الطبيعية والتنمية الريفية في الأراضي الجافة في السودان، وجاء فيها «أن من بين العوامل الرئيسة التي أحدثت التغيير في المناطق الريفية التخطيط من أعلى لأسفل، وهو ما قاد إلى عدم التماثل بين احتياجات السكان والبرامج التخطيطية»، وهو أمر يرتبط بسوء الإدارة وبنهج التنمية القطاعي (Davies, 1986) . ومن ناحية أخرى أشار العريفي (1989) في دراسة حول البترول ومناهج التنمية الريفية في السودان، إلى أن المدخل التنموي القائم على فكرة المشروع الزراعي لم يفلح في النهوض بالريف؛ لعدم اشتماله على الاحتياجات الفعلية للسكان ولافتقاره إلى مبدأ التكامل والشمول. وتناول أوكيفي وآخرون (1991) (O'Keefe et al.) التنمية الريفية في السودان في ضوء تجربة المساعدات الهولندية، وجاء فيها: إن من بين المشاريع التي نفذت، برامج النساء واللاجئين الأقل نجاحاً، وإن جهود الحكومة انصبت في المشاريع الزراعية المولدة للمنتجات التصديرية، وأهملت بذلك قضايا الريف. وفي سياق متصل أشار محمد (2006) في دراسته إلى التحول والتغير في نظم الاقتصاد الريفي بمناطق السودان الهامشية ولا سيما حالة محليتي كوستي والجبلين (ولاية النيل الأبيض)، وبيّن كيف أن التدخل السالب للدولة في الأرض أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية لسكان الريف. وعلى المستوى الإقليمي هناك دراسة تناولت فقراء الريف في القطاع الخاص والأسواق، وأشارت إلى أن سياسات التنمية التي تبنتها دول؛ مثل موزمبيق وزمبابوي،

عملت على إفقار السكان في المناطق الريفية (Scoones et al., 2003). وفي السياق ذاته ركز أوفري (1998) (Ofori) على أن السياسات التنموية في الدول الإفريقية عملت على إفقار المجتمع لعدم ملاءمتها له، ولفشل المخططين في مجابهة الاحتياجات الأساسية لسكان الريف. وعلى المستوى العالمي هناك عدد من الدراسات، منها دراسة هارت (1986) (Hart)، وعرض فيها للقوى، العمل، الاقتصاد المعيشي، عمليات التغير في ريف جاوة الإندونيسية، وركز فيها على التغير في أنظمة الاقتصاد السياسي، التي قادت إلى إحداث التغير الزراعي في الريف. وليس بعيداً عن ذلك، ناقشت كرستيانسن وزانق (2009) (Christiansen & Zhang) ديناميكيات الاقتصاد السياسي لمبادرات السياسة المتعلقة بالتنمية الريفية في الصين، وكيف أنها كانت العامل الرئيس وراء المشكلات الزراعية. وعلى الرغم من التباين في هذه الدراسات فإنها أشارت إلى أثر السياسات الحكومية في تدهور الأوضاع الحياتية لسكان الريف.

منهجية الدراسة وطرق جمع المعلومات

لتحقيق الأهداف المرجوة ناقشت الدراسة العديد من المفاهيم، كما تبنت منهج الاقتصاد السياسي إطاراً نظرياً. واعتمدت كذلك على المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على الجزئيات وصولاً إلى العموميات، وعلى الحيثيات التي تقود إلى استنتاجات عامة أو نظريات يمكن تعميمها بعد ذلك (عثمان، 1995). ويتيح المنهج طريقة ملائمة وفعالة لتحليل البيانات (Gregory et al., 2009)؛ لذا، فاستخدامه هنا مفيد جداً في تحليل البيانات، وفي إنشاء الروابط بين أهداف الدراسة ونتائجها. وللحصول على البيانات والمعلومات اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية التي شملت المقابلات والمناقشات الجماعية التي أجريت مع المسؤولين في المحليات ومنظمات المجتمع المدني وزعماء القبائل في المناطق الريفية في محليات (السلام، تندلتي، الجبلين، أم رمته، شبشة، الوحدة، والتضامن)، وتضمنت تلك المقابلات والمناقشات العديد من المحاور ذات الصلة بالتنمية الريفية، وإلى جانب ذلك كانت الملاحظة بالمشاركة حاضرة. واعتمدت الدراسة أيضاً على المصادر الثانوية التي شملت إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، مسودات قوانين الأرض، خطط التنمية، العرض الاقتصادي لولاية النيل الأبيض لعام 2018، تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، تقارير مفوضية الاستثمار في ولاية النيل الأبيض، تقارير التنمية البشرية لعامي 2016 و2019، تقارير منظمة العمل الدولية، تقارير البنك الدولي.

التنمية الريفية في السودان: ملامح عامة

بدأت جهود التنمية الاقتصادية في السودان بطريقة منظمة منتصف الأربعينيات الذي شهد أول محاولة للتخطيط لتحقيق التنمية الاقتصادية (نميري، 1978)، ورغماً عن هذا المسار الطويل، فإن ما تحقق كان ضئيلاً؛ فمنذ الحكم الثنائي لم تتبلور خطة متكاملة لتنمية الريف، كما أن الفكر التنموي لم يساعد على ذلك (العريفي، 1989)؛ فقد ظل التخطيط التنموي حبيساً لفكرة المشروع الزراعي، خاصة في المناطق المتاخمة للنيلين الأبيض والأزرق ونهر النيل، وتجسد ذلك في مشروع الزيداب (1904)، ومشروع الجزيرة (1925) الذي تبدل فيه الحال في عام 1950 بإنشاء مصلحة التنمية الاجتماعية التي عملت على توفير بعض الخدمات الاجتماعية؛ ومن ثم طبقت الفكرة بعد ذلك في مشاريع امتداد المناقل، خشم القربة، الرهد، والسوكي، وقد أسهم ذلك في استقرار السكان، وأما في المناطق الريفية البعيدة عن مجاري الأنهار، التي تعتمد على الأمطار؛ فكانت فكرة المشروع الزراعي حاضرة في مشروع جبال النوبة (1924)، وفي مشروع الزاندي في أواسط الأربعينيات. وفي الخمسينيات شجعت الدولة رؤوس الأموال الخاصة للانخراط في الزراعة الآلية المطرية في مناطق القضارف والدالي والمزموم، وكذلك في جنوب ولاية النيل الأبيض في مطلع السبعينيات (علي، 2002)، إلا أن هذه المشاريع لم يصحبها أي جانب تنموي؛ فهي لم تقم على خطط متكاملة، كما أنه لا يوجد دليل على خضوعها لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية التي توضح جدواها من حيث الإنتاج وتوليد الدخل. وخلال الخطة العشرية (1961–1970)، التي كان من بين أهدافها زيادة دخل الفرد وتحسين الخدمات؛ كان التركيز على القطاع الحديث أكثر من القطاع التقليدي (الزراعة والرعي التقليديين)، الذي يضم غالبية أهل الريف؛ وذلك بحجة أن توجيه مجهودات التنمية نحو القطاع التقليدي سينتج عنه إبطاء في نمو القطاع الحديث من الاقتصاد، في حين سيعوض النمو المتزايد بالقطاع الحديث نمو القطاع التقليدي البطيء (نميري، 1978)؛ ولذا قامت العديد من المشاريع؛ مثل خزان الروصيرص وخزان خشم القربة، ومشروع امتداد المناقل ومشروع سكر الجنيد، ومصنع الألبان في مدينة بابنوسة، ومصنع تعليب الفواكه في مدينة كريمة، ومصنع تجفيف البصل في شندي. وخلال خطة التنمية 1970–1975 قام عدد من المشاريع، منها مشروع جريح السرحة في منطقة أم بادر في عام 1972، ومشروع التنمية الريفية المتكاملة في منطقة أبيي في العام نفسه، إلا أن ما تحقق كان يسيراً، خاصة في مجال زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات الاجتماعية، وسارت خطة التنمية 1977 – 1983

في الاتجاه ذاته على الرغم من أن أحد أهم أهدافها إعطاء المزيد من العناية بالتنمية الريفية، وشهدت هذه الخطة قيام مشروع سكر غرب سنار، مشروع الرهد الزراعي، مشروع سكر كنانة، ومصنع سكر عسلاية. وأما الفترة من 1985 إلى 1992؛ فقد شهدت قيام ما يعرف بمشاريع المناطق المختارة في جريجخ وأم كدادة ونهر عطبرة (1987)، إلا أنها لم تحقق ما هو مطلوب على الرغم من أنها كانت تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك يعود إلى عدم إيفاء الحكومة بالمكون المادي المحلي، وبعد أن حولت أصولها إلى مشاريع أخرى. وفي عام 1992 أصدرت حكومة الإنقاذ (1989-2019) ما عرف بالإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002)، وكان من بين أهدافها زيادة الإنتاج الزراعي دونما أي اهتمام بالجوانب الاجتماعية، وحتى مشروع التنمية الريفية المتكاملة في منطقة البطانة (2006) الذي كان يعول عليه في تحقيق التنمية سار على النهج ذاته، وفي عام 2007 كانت الإستراتيجية ربع القرنية (2007-2031)، التي كان من بين أهدافها تركيز التنمية الريفية وتعزيزها: استثماراً وإنتاجاً وخدمات، وكان التحدي الأكبر خلال هذه الفترة هو تحقيق أهداف الألفية في ظل مجموعة من التحديات، في مقدمتها النزاع في غرب السودان، وفي هذا الإطار ومن جملة ما تم تبنيه من مشروعات (598 مشروعاً) لم ينفذ سوى ما نسبته 66% (398 مشروعاً)، مع كثير من الجدل حول جدوى هذه المشاريع (Abdelatti et al., 2016).

وعموماً لم تخرج المشاريع الزراعية في النطاق المروي من إطار توفير بعض الخدمات الاجتماعية، وأما المشاريع الزراعية الآلية في النطاق المطري؛ فكانت على حساب القطاع التقليدي، كما أنها لم تشتمل على الاحتياجات الفعلية للسكان، بل حولت الريف إلى مخزون من عناصر الإنتاج، يوفر احتياجات الحضر مع هيمنة رؤوس الأموال الحضرية (علي، 2002).

وليس بعيداً عن ذلك تبني الدولة للمداخل القطاعية في التنمية؛ بغرض توفير احتياجات الريف دون ربطها بتنمية الموارد الاقتصادية المحلية، ودون تكامل للمشاريع بعضها مع بعض؛ وهو ما ترك أثره في تشتيت الجهود وفي استنزاف الريف، ويضاف إلى ذلك أن إستراتيجيات التنمية الريفية من خلال ممارسة اللامركزية، قد حولت أعباء تنمية الريف من المركز إلى المحليات (أدنى مستويات الحكم) التي لم تستطع الإيفاء، ولو بقدر ضئيل، بمتطلبات التنمية الريفية، مع ضعف واضح في الهياكل الإدارية والمؤسسية.

وبعيداً عن الجهود الرسمية كان للعمل الطوعي بعض الإسهامات في مجال التنمية الريفية، خاصة بعد كارثة الجفاف التي ضربت السودان في عام 1983/ 1984، وتحولت معها العديد من المنظمات المحلية والأجنبية من العمل في مجال تقديم الإغاثة والعون إلى مجال التنمية، ووفقاً لمحمد وعبد الله (Mohamed & Abdalla, 1991)؛ بلغ عدد المنظمات الأجنبية العاملة في مجال الإغاثة والتأهيل في عام 1988 نحو 25 منظمة، ثم تزايد عددها بعد ذلك إلى أن وصل في عام 2018 إلى 5469 منظمة، منها 5360 منظمة محلية، 96 منظمة أجنبية، و13 وكالة دولية (مفوضية العون الإنساني، 2018).

الاقتصاد السياسي للتنمية الريفية في ولاية النيل الأبيض

ارتبطت التنمية الريفية في منطقة الدراسة بفكرة المشروع الزراعي وخاصة في القطاع الزراعي المروي الذي شهد قيام أول مشروع زراعي خاص في منطقة الجزيرة أبا في عام 1927، ثم تبعه مشروع الدويم الحكومي في عام 1928. وتعد مشاريع الإعاشة في شمال منطقة الدراسة أولى النماذج التي خطط لها لتحقيق التنمية الريفية، وهي مجموعة من المشاريع أنشئت في منتصف الأربعينيات وبداية الخمسينيات على أثر قيام خزان جبل أولياء على النيل الأبيض في عام 1937، الذي غمر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وكان الهدف من هذه المشاريع الاحتفاظ بوسائل إنتاج المحاصيل الغذائية، التي كانت توفرها الأراضي التي غمرتها المياه والاحتفاظ للمزارعين المتضررين بوسيلة للعيش بصورة دائمة، ومولت هذه المشاريع من مال التعويضات، الذي تعهدت به الحكومة المصرية لدرء الأضرار التي خلفها الخزان، ورغماً عن الآمال الكبيرة التي علقت على مشاريع الإعاشة لإحداث تنمية حقيقية، فإن تأثيرها كان محدوداً؛ لتتكشف بعده الآثار السالبة على المجتمع المحلي؛ فمن ناحية اقتصر دور تلك المشاريع على توفير بعض الخدمات للمزارعين من خلال الجمعيات والتعاونيات التي أنشئت ثم توقفت بعد ذلك لعوامل، من بينها عدم وجود لوائح واضحة تحكم عملها، إلى جانب سيطرة الموظفين عليها، وعدم وجود منافع واضحة منها على المزارعين، ومن ناحية أخرى عمل الخزان على تغيير النظام النهري الذي تقلصت معه فترة انحسار النيل من ثمانية أشهر (نوفمبر–يونيو) إلى ثلاثة أشهر (أبريل –يونيو)، وتقلصت تبعاً لذلك فترة استفادة الرعاة من الأراضي النيلية (صالح وآخرون، 2020)، ووفقاً لخوجلي (1986) (Khogali)؛ فإن إن بناء خزان جبل أولياء هو السبب الرئيس في تغير نمط البداوة في منطقة الدراسة من خلال تأثيره على الحركة الفصلية للرعاة.

وشهد عقد الخمسينيات توسعاً في المشاريع الزراعية على ضفتي النيل الأبيض ووزعت أراضيها لأصحاب النفوذ وبتراخيص خاصة (Simpson, 1991)، وكانت تعنى تلك المشاريع بإنتاج بعض المحاصيل النقدية والإعاشية، ثم استمر التوسع بعد ذلك في المشاريع على امتداد ضفتي النيل الأبيض إلى أن بلغ عددها 107 مشاريع في عام 1968 (محمد، 2004)، إلا أن هذه المشاريع لم تحقق أهدافها بسبب العوائق المؤسسية وضعف التمويل وعدم وضوح الرؤية فيما يتصل بعلاقات الإنتاج؛ مما دفع الدولة إلى إنشاء ما عرف بـ «هيئة الإصلاح الزراعي» في عام 1968؛ بهدف تنمية الموارد المتاحة وتطويرها على أسس اقتصادية وأسلوب علمي مع إزالة المعوقات أمام التنمية الزراعية، وفي هذا الإطار قامت هيئة الإصلاح الزراعي بإنشاء جهاز للخدمات الاجتماعية، ويعد هذا تحولاً من النظرة الاقتصادية البحتة في إحداث التنمية، إلا أن هذا الجهاز لم يستطع توفير الخدمات؛ بسبب استمرار تدهور المشاريع الزراعية.

شهدت الفترة من 1970 إلى 1980 توسعاً كبيراً في المشاريع الزراعية المروية تحت دعاوى التحديث، وبعد أن سنت له القوانين، وعلى رأسها قانون الأراضي غير المسجلة 1971، الذي مكن الدولة من مساحات واسعة من الأراضي (Ali, 2019)؛ ففي قطاع الزراعة المروية كان التوجه نحو صناعة السكر بقيام مشروع سكر كنانة في عام 1979 في مساحة 67 ألف هكتار، ومصنع سكر عسلاية في عام 1980 في مساحة 18,892 هكتاراً، وقد أسهم المصنعان في توفير بعض الخدمات في القرى الواقعة داخل نطاق هذه المشاريع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشاريع السكر قامت على أراض انتزعت من السكان المحليين، وكانوا يمارسون عليها النشاط الزراعي التقليدي والرعي؛ فأراضي مصنع كنانة كانت تقطنها قبيلة كنانة، وأما أراضي مصنع سكر عسلاية؛ فكانت تقطنها قبائل الخوالدة والرواشدة والهجاليج، وهجرت غالبية هذه القبائل خارج حدود المشروعين؛ فمن خلال المقابلات التي أجريت مع أعيان المنطقة في محليتي الجبلين وربك أوضحوا أن السلطات لم تمنحهم الوقت الكافي لاختيار مواقعهم الجديدة، وإنما دفعوا إلى أماكن أخرى تاركين وراءهم أراضيهم التي عاشوا فيها سنين طويلة، وحتى المعالجات التي حاولت السلطات من خلالها تخفيف أثر هذه السياسات لم تفلح؛ فقد سيطرت الصفوة على كل اللجان التي كونت لمعالجة قضايا التعويضات ذات الصلة، كما أن تلك اللجان لم تفِ بالتزاماتها تجاه السكان؛ الأمر الذي قاد إلى العديد من الاحتكاكات مع إدارات المصانع، وهنا يروي أحد سكان المنطقة كيف أنهم تحملوا عبء فقدانهم لوسائل إنتاجهم (الأرض)، وكيف أنهم يتعرضون

للمخاطر من جراء دخولهم بحيواناتهم مشاريع السكر بتوقيفهم في مراكز الشرطة ودفعهم للغرامات والتسويات.

شهدت الفترة ذاتها توسعاً كبيراً في قطاع الزراعة الآلية المطرية في جنوب الولاية وتحت شعار «السودان سلة غذاء العالم»، الذي تبنته حكومة جعفر نميري (1969–1985) في منتصف السبعينيات، ووصلت المساحات الزراعية إلى 409 آلاف فدان في عام 1980، بعد أن وزعت على أصحاب النفوذ (محمد، 2013)، وتزامن ذلك مع حل هيئة الإصلاح الزراعي واستعيض عنها بالمؤسسة الزراعية في عام 1976؛ ومن ثم أصبحت مشاريع النيل الأبيض تحت إدارة مؤسستي كوستي الرنك والدويم الزراعية، ثم مؤسسة النيل الأبيض الزراعية في عام 1986 (محمد، 2004). وقد أفرز هذا الوضع واقعاً جديداً للرعاة بالمنطقة؛ من حيث مواقيت الحركة واتجاهاتها. ومنذ مطلع التسعينيات انتهجت حكومة الإنقاذ سياسة خصخصة المشاريع الزراعية، وكان الهدف تحميل المزارعين المسؤولية الكاملة ورفع العبء المالي والإداري عن الدولة وتغيير نمط الإنتاج التقليدي وفتح الفرصة للتحديث ولجذب المستثمرين، واستعاضت عن مؤسسة النيل الأبيض الزراعية بإدارة مشاريع النيل الأبيض، كما حولت المشاريع إلى جمعيات تعاونية وشركات سيطرت عليها رؤوس الأموال الخاصة (محمد، 2004).

وفي قطاع الزراعة الآلية المطرية في مناطق (المقينص، الراوات، العكف، أم عقارب) الواقعة في محلية السلام، التي قاربت فيها المساحات الزراعية مليوني فدان (علي، 2002)؛ فالحال أسوأ؛ ذلك أنه حتى فكرة المشروع التي طبقت في قطاع الزراعة المروية لم تطبق هنا؛ فالفكرة قامت على زيادة الإنتاج تحت شعار «نأكل مما نزرع»، الذي تبنته حكومة الإنقاذ في مطلع التسعينيات دونما أي اهتمام بالجانب الاجتماعي؛ ففي منطقة الراوات؛ أشار عدد من الأهالي إلى أن التوسع الزراعي قلص مساحات الرعي أمامهم وأصبحوا يتجهون شرقاً نحو النيل الأبيض بدلاً من الحركة جنوباً، كما أن عدداً منهم تحولوا إلى أجراء في المشاريع الزراعية.

وعلى صعيد آخر فتح قانون الاستثمار 2003 الباب على مصراعيه للتوسع في المشاريع المروية، وأعطيت الولايات سلطة التصرف في الأراضي؛ فكان أن استحوذ الكثيرون من غير السودانيين على الأراضي لتصل مساحة المشروعات المروية إلى نحو 434 ألف هكتار في عام 2014، أضيفت إليها 76 ألف هكتار بقيام مشروع سكر النيل الأبيض (حكومي)، ونحو 630 ألف فدان خصصت لعدد من الشركات،

تشمل شركة سكر سابينا، مشروع السيلة، مشروع سكر قفا، شركة سكر عبد المنعم، شركة ميج للاستثمار المحدودة (يوسف والتوم، 2014). وبخلاف مصنع سكر النيل الأبيض الذي أسهم في تقديم بعض الخدمات الصحية وخدمات المياه والتعليم للقرى التي رحّلت خارج المشروع؛ فالمشاريع المروية لم يصحبها أي جانب خدمي. وفي قطاع الزراعة المطرية الآلية وصلت المساحات إلى نحو 750 ألف هكتار في أراض كانت تغطيها الغابات والمراعي، كما ارتبط توزيع تلك المساحات بجوانب سياسية وبمحاصصات قبلية.

على صعيد آخر صاحبت فكرة المشروع الزراعي سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج (الأسمدة، الآلات الزراعية، الوقود، المياه، والكهرباء)، وأما التمويل من البنك الزراعي؛ فقد ارتبط بتوفير الضمانات (الأصول)؛ الأمر الذي لم يكن في استطاعة الكثيرين، وخاصة صغار المزارعين، وفي المقابل استأثر كبار المزارعين بالقروض البنكية، هذا إلى جانب أن سياسة البنك الزراعي قامت على صيغة «السلم»، وهو أن يتسلم المزارع التمويل من البنك على أن يرده لاحقاً من المحصول وبالسعر الجاري في الموسم، وهو أمر فيه العديد من المخاطر، خاصة عند فشل الإنتاج الزراعي، وعدم قدرة صغار المزارعين على الإيفاء بالتزامهم تجاه البنك، فوفقاً للمقابلات التي أجريت مع أعيان القبائل في منطقة الدراسة شكا كثيرون من مطاردة البنوك لهم؛ لعدم قدرتهم على سداد مديونياتهم تجاه المصارف. ومن ناحية أخرى امتدت سيطرة الدولة إلى الجوانب التسويقية؛ فبعد أن كانت تنتشر في الولاية العديد من الأسواق الدورية؛ أنشأت السلطات المحلية ما يعرف بأسواق المحاصيل التي تحدد الأسعار، ومنها تنطلق عمليات التوزيع.

عموماً لم تكن فكرة المشروع الزراعي بالمدخل المناسب لتنمية الريف؛ وذلك للأسباب الآتية:

- لم تشتمل على الاحتياجات الفعلية للسكان.
- اقتصر دور المشاريع المروية الحكومية على توفير بعض الخدمات.
- لم تحقق التكامل والشمول.
- عملت فكرة التحديث الزراعي على تهميش القطاع التقليدي بسيطرتها على أراضي المرعى والزراعة التقليدية.

- عملت المشاريع الزراعية على استغلال الموارد الزراعية دون المساهمة في تنميتها.
- افتقرت المشاريع إلى مبدأ التزاوج بين المدخلات الاقتصادية والاجتماعية.
- سيطرة رؤوس الأموال الخاصة على المشاريع.
- السيطرة على وسائل الإنتاج.
- قامت التنمية الزراعية على الجانب القطاعي، ولم تأخذ في اعتبارها القطاعات ذات الصلة وخاصة القطاع الرعوي.
- عملت المشاريع الزراعية على تهميش صغار المزارعين في ظل علاقات إنتاج غير متكافئة.
- سيطرة الصفوة على الجمعيات والتعاونيات.
- لم تفلح عمليات التحديث في إحداث التحول الريفي الهيكلي.

إن التدخل المباشر للدولة في الأراضي من خلال تبنيها لسياسة المشروع الزراعي كانت له انعكاساته السالبة على المجتمع المحلي؛ فالمساحات التي اقتطعت كانت تستخدم للرعي والزراعة التقليديين؛ ومن ثم، فقد كثيرون وسائل إنتاجهم الرئيسة وتحولوا من منتجين إلى مستهلكين، في الوقت الذي غاب فيه مبدأ المشاركة وعجزت فيه تلك المشاريع عن استيعاب السكان المحليين، كما أن سياسات الدولة حولت الريف إلى مخزون من عناصر الإنتاج يوفر احتياجات الحضر في ظل علاقة غير متكافئة تظهر تحيزاً واضحاً تجاه الحضر، وأصبحت الأراضي الريفية وجهة للاستثمار ولتراكم رأس المال، وبذلك مثل المدخل التنموي في الريف تخصيصاً سيئاً للموارد (الأرض)، وأجج من حالة النزاع بين مكونات المجتمع، كما أنه فاقم من حدة الصراع بين المنتجين التقليديين وأصحاب النفوذ، وكل ذلك عمق الأزمة الريفية ودمر سبل كسب العيش، وعزز من حالة الفقر. وبخلاف الصفوة؛ فالسكان الريفيون أصبحوا متساوين في معايشتهم للفقر، وفي معاناتهم للأزمة؛ فقد اختزلت سياسات الدولة القطاع التقليدي (الزراعي والرعوي) الذي يعتمد عليه غالبية سكان الريف لحساب القطاع الحديث، ودفعتهم إلى حافة الصراع، وإلى ممارسات غير مستدامة تقوم على استنزاف ما هو متاح على المدى القريب، والعمل في غير مصلحتهم على المدى البعيد. ولا يمكن فصل كل تلك المتغيرات عن انفصال دولة جنوب السودان وما تبعه من تهميش للمنتجين التقليديين.

لـم يكـن المدخـل التنمـوي القائـم علـى المشـروع هـو وحـده المسـؤول عـن القصور التنمـوي فـي الريـف؛ فقد ألقـى نظام الحكم الفيدرالي الذي انتهجتـه حكومة الإنقاذ منذ عـام 1994 الـذي تدرجـت مسـتوياته من الاتحـادي إلى الولائي، ثـم المحلي عبء النهوض بالريـف علـى المحليـات، كمـا أطلـق يد المتنفذين للسـيطرة على الأراضـي وفي التصرف فـي ميزانيـات التنميـة، فخلال عـام 2018؛ بلغ الاعتماد المالي التنموي لجميع القطاعات فـي الولايـة (1.4) مليـار جنيـه سـوداني، بينمـا بلغ حجـم الصرف الفعلـي (475.8) مليون جنيـه؛ بمـا نسـبته (33.7%) مـن إجمالـي الاعتمـاد، وهـي نسـبة ضئيلـة جـداً فـي ولايـة تعانـي العديـد مـن التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية، والأمر ذاته انسـحب على ميزانية التنميـة لعـام 2019، التـي تراجـع فيهـا حجـم الصـرف الفعلـي إلـى (295) مليـون جنيـه سـوداني مـن إجمالـي مـا اعتمد، وهـو (475.8 مليون جنيه سـوداني). وبالنسـبة لقطاعي الزراعة والرعي؛ فإجمالي ما صرف عليهما من ميزانية عامي 2018 و2019 لم يتعد 1% و3.9% علـى التوالـي، وأمـا قطاعـا الصحة والتعليم؛ فقد بلغت نسـبة الصرف عليهما من إجمالـي الميزانيـة فـي عـام 2018 نحـو 0.8% و2.1% علـى التوالي، في حين كانت نسـبة الصـرف عليهمـا فـي ميزانية عـام 2019 نحو 15.8% و3.1% على التوالـي (الإدارة العامة للتخطيـط والتنمية-ولايـة النيل الأبيض، 2019).

وعلـى صعيـد آخـر تباينـت مصـادر التمويـل للقطاعـات المختلفـة مـا بيـن الولائـي والاتحـادي مـع إسـهام محـدود للمنظمـات والجهـد الشـعبي (جـدول1).

جدول 1

مصادر تمويل القطاعات في الولاية لعامي 2018 و2019

القطاع	مصادر التمويل (مليون جنيه سوداني)					
	اتحادي		ولائي		منظمات	جهد شعبي
	2018	2019	2018	2019	2019	2018
السيادي	–		2.6	1.5		–
المالي	–		12.2	9		–
الصحة	–	13.6	3.6	19	14	–
التعليم	–	3.1	10	6		–
الهندسي	207.3		124.9	213		77

تابع/ جدول 1

مصادر تمويل القطاعات في الولاية للعامين 2018 و2019

القطاع	مصادر التمويل (مليون جنيه سوداني)					
	اتحادي		ولائي		منظمات	جهد شعبي
	2018	2019	2018	2019	2019	2018
الزراعي	–	9	4.9	2	0.8	–
الثروة الحيوانية	–		0			–
الشباب والرياضة	–		26.2	4.9		–
الثقافة والإعلام	–		6.2	–		–
الشؤون الاجتماعية	–		0.9	–		–
الجملة	**207.3**	**25.7**	**191.5**	**255.4**	**14.8**	**77**

المصدر: الإدارة العامة للتخطيط والتنمية –ولاية النيل الأبيض 2019 .

عموماً تعكس ميزانيات التنمية على مستواها القطاعي تبايناً في الاعتمادات المالية للقطاعات المختلفة، كما تشير إلى استحواذ القطاع الهندسي والقطاع المالي والقطاع السيادي على جل الميزانيات. وعلى المستوى المحلي؛ تعكس تقارير الأداء التنموي لعامي 2018 و2019 محدودية الاعتمادات المالية ومحدودية الصرف الفعلي على التنمية (جدول 2).

جدول 2

تقرير الأداء التنموي على مستوى محليات الولاية (جنيه سوداني)

المحلية	الاعتماد المالي		الصرف الفعلي		نسبة الأداء %	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
ربك	3.200.000	7.490.000	1.647.062	5.760.843	51.4	77
كوستي	5.400.000	7.000.000	3.067.621	4.731.190	56.8	68
الدويم	3.600.000	4.000.000	1.335.732	1.985.474	37.1	50
القطينة	3.150.000	4.800.000	2.647.072	2.679.260	84	56
الجبلين	2.500.000	1.975.000	1.136.368	76.663.904	45.4	3882

تابع/ جدول 2

تقرير الأداء التنموي على مستوى محليات الولاية (جنيه سوداني)

المحلية	الاعتماد المالي		الصرف الفعلي		نسبة الأداء %	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
تندلتي	1.300.000	2.500.000	1.907.737	1.740.813	146.7	70
السلام	1.750.000	3.000.000	696.281	1.322.068	39.78	44
قلي	200.000	291.000	94.459	2.052.490	47.22	705
أم رمتة	600.000	غير متاح	1.187.090	غير متاح	197.84	غير متاح
المجموع	**21.700.000**	**31.056.000**	**13.719.422**	**96936042**		

المصدر: الإدارة العامة للتخطيط والتنمية، ولاية النيل الأبيض 2019.

تشير الأرقام في جدول 2 إلى التباين الواضح في نسب الاعتماد المالي والصرف الفعلي على التنمية بين محليات الولاية، كما تشير أيضاً إلى ضعف نسب الأداء، وبخلاف ارتفاع نسب الأداء في محليات أم رمتة وتندلتي وقلي بفضل الجهد الشعبي، وفي محلية الجبلين بفضل دعم المنظمات؛ تسجل بقية المحليات ضعفاً بائناً في تنفيذ برامج التنمية المخطط لها.

وعلى صعيد آخر يعكس ضعف العمل الطوعي في المناطق الريفية وجهاً آخر للأزمة، ويعود جهد المنظمات الطوعية في الولاية إلى منتصف الثمانينيات عندما ضرب الجفاف أجزاء واسعة من السودان، بما فيها منطقة الدراسة التي شهدت موجات كبيرة من النازحين من غرب السودان، ثم إلى عام 2011 الذي شهد تدفقات كبيرة للاجئين من دولة جنوب السودان حتى وصل عددهم إلى 83 ألف لاجئ في عام 2016، يتوزعون على عدد من معسكرات الإيواء في (جوري، الكشافة، العجاية، دبة بوسن، الرديس 1، الرديس 2، وخور الورل) (Sudan Commission for Refugees et al., 2017)؛ الأمر الذي سارعت معه بعض المنظمات إلى تقديم العون والدعم لهم. وتعمل في الولاية الآن ثمان وأربعون منظمة طوعية، منها ست وكالات للأمم المتحدة، وأربع منظمات أجنبية، وثمان وثلاثون منظمة محلية (الإدارة العامة للتخطيط والتنمية، ولاية النيل الأبيض، 2018). ومما يؤخذ على المنظمات الطوعية، وخاصة المحلية منها، تركزها في المدن وافتقارها إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة، كما أن جل ميزانياتها تذهب

للتسيير، وفوق كل ذلك فهي مكبلة بالقوانين وخاصة قانون 2006 في فقرته 1-7، التي تنص على أنه: «يجب أن تكون المنح واستقطاب التمويل لبرامج المنظمات عبر وثيقة مشروع تجاز من قبل المفوضية وفق ما تفصله اللوائح»، وفي الفقرة 2-7 «لا يجوز لأي منظمة مجتمع مدني تلقي أموال أو منح من الخارج أو من شخص أجنبي بالداخل أو من أي جهة أخرى إلا بموافقة الوزير»؛ الأمر الذي دفع بالجهات المانحة إلى وقف الدعم؛ لتخوفها من صرفه في غير ما خطط له، ولسوء علاقة الحكومة السودانية (1989- 2019) بالمجتمع الدولي، ولكل ذلك أتت جهود تلك المنظمات دون المطلوب واقتصرت على الدعم المحدود في قطاعي الصحة والمياه فقط.

وعليه؛ فالحالة التي يعيشها سكان الريف في الولاية ماهي إلا نتاج لتداخل تلك العوامل بعضها مع بعض، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات: قومي: تجسده القوانين والسياسات وأنظمة الحكم التي أطلقت يد الدولة ومكنتها من الأرض. وولائي: ويدعم فيه الحضر على حساب الريف. ومحلي: وتدعم فيه الصفوة، وتمثل هذه المستويات الثلاثة آليات لتراكم الثروة والاستحواذ على المنافع العامة من قبل فئة محدودة، في مقابل محدودية الفرص وخيار المواجهة لسكان الريف، ولذا جاءت برامج التنمية قاصرة عن إدراك متطلبات الريف، وهذا هو جوهر منهج الاقتصاد السياسي في نظرته لديناميكية التغير والتحول في بنية الريف.

مؤشرات التنمية الريفية في ولاية النيل الأبيض

1- الإنتاج

وفقاً لبيانات العرض الاقتصادي للولاية لعام 2018، فإن جملة الأراضي الصالحة للزراعة 6.4 ملايين فدان، وأن المستغل منها 4 ملايين فدان؛ أي ما نسبته (62.5%)، ووفقاً للبيانات ذاتها، فإن إجمالي المساحات المزروعة بالحبوب (الذرة الرفيعة، الدخن، والقمح) لا تتعدى 50% من إجمالي المساحات المزروعة. ومن ناحية أخرى تعكس بيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية لعام 2020، تدنياً واضحاً في إنتاجية الذرة الرفيعة في القطاع التقليدي المطري (0.33 طن للهكتار)، مقارنة بالقطاعين المروي والآلي المطري (2.12 و0.43 طن للهكتار على التوالي) (FAO, 2020).

وفي مجال الإنتاج الحيواني؛ تعاني الولاية فجوة في الأعلاف، تقدر بنحو 45.8 مليون طن (الإدارة العامة للتخطيط والتنمية –ولاية النيل الأبيض، 2018)، ووفقاً لصالح وآخرين (2020)، انخفضت نسبة التنوع في تربية الحيوان، كما أن جهود الاستفادة

مـن الألبـان فـي صناعـة الأجبان سـيطر عليها أصحاب رؤوس الأمـوال، وفي هذا الجانب يـروي أحـد الأهالـي فـي محلية أم رمتة أن التجار وأصحاب مصانع الأجبان رفعوا أسـعار الألبـان، كمـا أن المتاح في السـوق أصبح محدوداً مقارنة بالسـنوات السـابقة.

وأمـا فـي مجـال الإنتـاج غيـر الزراعـي؛ فينتشـر بالولايـة عـدد مـن الصناعـات البسـيطة؛ كصناعـة الزيـوت والأسـمنت والميـاه المعدنيـة ومحالـج القطـن والنسـيج، والأسـماك المجففـة، وهـي صناعـات لا يمكنهـا إحـداث التحـول الريفـي، وحتـى صناعـة السـكر كان أثرها محدوداً، وأما الحـرف والصناعات الصغيرة؛ كصناعة السـعف والحبال والطبـاق والبـروش؛ فقـد اختفـت عـن المنطقـة.

وفـي مجـال التسـويق؛ اتجهـت المنتجـات الريفيـة صـوب الأسـواق الكبـرى في مدن كوسـتي والخرطـوم؛ ومـن ثـم فقـدت الأسـواق الدورية فـي المنطقة أهميتهـا، وأخذت في التلاشـي؛ وبذلـك غابـت أبـرز مظاهـر الحيـاة الريفيـة، وقـد لعبـت هـذه الأسـواق أدواراً بـارزة فـي المجتمـع؛ فوفقـاً للمقابـلات؛ كانـت تمثـل هـذه الأسـواق نقطة للالتقـاء وتبادل المعلومـات وحـل النزاعـات.

2 - الفقر والأمن الغذائي

وفقـاً للمسـح الـذي أجـراه الجهـاز المركـزي للإحصـاء (Sudan Central Bureau of Statistic) فـي عـام 2009 عـن الفقـر فـي السـودان؛ بلغـت نسـبة الذيـن يعيشـون تحـت خـط الفقـر فـي الولايـة 55.5%، وفـي المناطـق الريفية 61%، وهـي نسـبة أقـل بكثير مما أوردتـه العديـد مـن الدراسـات (Abdelatti et al., 2016)، ويعاني معظم هؤلاء الجوع وعدم القـدرة علـى الحصـول على الغذاء، وقد جاء في تقريـر منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)، فـي عـام 2011، عـن الأمـن الغذائـي فـي ولاية النيـل الأبيض:

«فـي المتوسـط إن 36% مـن سـكان الريـف معرضـون للحرمـان مـن الغـذاء، وإن الأسـر المحرومة هي الأسـر ذات الإنتاج المحدود بسـبب محدودية المسـاحات المزروعة ومحدوديـة حيـازات الأراضـي، وضعـف القـدرات وانخفـاض العائـدات (FAO, 2011)

ويكشـف التقريـر عـن أن تقلـب الإنتاجيـة الزراعيـة وتدنيهـا والفشـل المتكـرر للمحاصيـل تشـكل جميعهـا مصـادر للخطـر، ويذهـب التقريـر إلى ارتفـاع حـالات الحرمان مـن الغـذاء، التـي ترتفـع أكثـر فـي محليـات السـلام، ربـك، الدويـم، وأم رمتة؛ كمـا يذهب أيضـاً إلـى أن هنـاك تباينـاً كبيـراً فـي الطاقـة الغذائيـة المكتسـبة لدى الأشـخاص الذين

يتمتعون بالأمن الغذائي والمحرومين من الغذاء، تصل فيه نسبة الحرمان إلى 50%؛ كما أن القابلية لفقدان الأمن الغذائي تتباين بتباين المحليات؛ فهي ترتفع أكثر في محليات السلام وكوستي وقلي والدويم وربك وأم رمتة، في حين نجدها متوسطة في محليات الجبلين وتندلتي والقطينة.

3 - التعليم

في مجال التعليم الأساسي ووفقاً لتقرير الإدارة العامة للتخطيط والتنمية في ولاية النيل الأبيض لعام 2018؛ بلغت نسبة الاستيعاب الظاهري للتلاميذ 85%، بنسبة فاقد تربوي 15%، كما بلغ إجمالي المتسربين 8.152 تلميذ وتلميذة؛ بنسبة (2%)، 80% منهم (6.522 تلميذاً وتلميذة) في المناطق الريفية. ووفقاً للتقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNCEF) في عام 2014؛ بلغ عدد الأطفال الرحل في سن التعليم الابتدائي (6 – 11 سنة) والذين هم خارج المدرسة نحو 5.883 طفلاً. ومن ناحية أخرى تعاني المدارس الريفية نقصاً في المعلمين بنسبة 17%، ونقصاً في الكتاب المدرسي والإجلاس ومياه الشرب، ودورات المياه، كما أن التلاميذ في بعض القرى يقطعون ما لا يقل عن عشرة كيلومترات للوصول إلى المدارس، مع عجز واضح لدى الفتيات لقطع هذه المسافة الطويلة.

4 - المساواة بين الجنسين

وهنا يعكس تقرير مسح القوى العاملة للسودان لعام 2011 (15 سنة فأكثر) ضعفاً واضحاً في مشاركة المرأة الريفية في قوى العمل، مقارنة بمشاركة الرجل؛ ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة مشاركة الرجال 74%؛ جاءت نسبة مشاركة النساء 11%، وهي نسبة أقل بكثير مما عليه الحال في المناطق الريفية على مستوى السودان؛ إذ بلغت نسبة مشاركة المرأة الريفية في قوى العمل 31% مقارنة بـ 73% للرجال (منظمة العمل الدولية، 2014).

ويبدو التمايز بين الجنسين واضحاً ليس على مستوى المناطق الريفية فقط وإنما على مستوى الولاية أيضاً؛ فقد بلغت فجوة النوع في مؤشر دليل مؤشر التنمية البشرية لعام 2008 للولاية 0.088 (0.637 للذكور، و0.549 للإناث) مقارنة بـ 0.095 للسودان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013).

5 - المؤشرات الصحية

تعكس بعض المؤشرات الديموغرافية جانباً من الواقع الذي يعيشه السكان، وإن كانت هذه المؤشرات على مستوى الولاية، فالحال أكثر تردياً في الريف، وذلك بحسبان تركز المؤسسات الصحية في المدن الرئيسة للولاية (جدول3).

جدول3

بعض المؤشرات الديموغرافية للسكان في ولاية النيل الأبيض 2018

المؤشر	الولاية	السودان
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 ولادة حية)	46.6	52
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 ولادة حية)	65.8	68.4
التغطية بلقاح/مطعوم الحصبة	89.1	60.9
معدل استخدام وسائل منع الحمل	15.6	12.2
التغطية بخدمات الرعاية قبل الولادة (أربع مرات على الأقل)	45.5	50.7
الولادات التي تمت في المؤسسات الصحية	35.2	27.7
وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية)	108	311

الإدارة العامة للتخطيط والتنمية –ولاية النيل الأبيض، 2018، وكالة السودان للأنباء،2019، UNDP, 2018.

المؤشرات البيئية

وفي مجال الاستدامة البيئية؛ تشير الشواهد إلى مجموعة من الاختلالات المتمثلة في تآكل الغطاء الغابي وفقدان التنوع الحيوي، وفي هذا الجانب تشير التقارير إلى تقهقر الغطاء النباتي جنوباً، وإلى تقلص مساحات الغابات إلى أقل من 135 ألف فدان بعد أن كانت 185 ألف فدان في منتصف الثمانينيات، وإلى انحسار في مساحة المراعي إلى أقل من مليون فدان، بعد أن كانت 3.9 ملايين فدان في بداية عام 1980 (مصلحة الغابات - ولاية النيل الأبيض، 2015)؛ وأصبحت الولاية تعاني عجزاً واضحاً في إمدادات حطب الوقود وفحم الحريق، كما أصبح السكان يقطعون مسافات طويلة للحصول على احتياجاتهم (علي، 2002)، وانتشرت تجارة فحم الحريق وحطب الوقود. ووفقاً للمقابلات التي أجريت في منطقة الدراسة؛ اختفت العديد من الأشجار التي كانت سائدة في المنطقة؛ مثل الكتر (Acacia-melllifera)، والطلح (Acacia- seyal)، والهجليج (Acacia-aegyptica)، والسدر (Ziziphus-mucronata) وغيرها. ويبدو الصراع

حول الموارد بين مختلف مكونات المجتمع وجهاً آخر من أوجه الأزمة التي تعيشها المناطق الريفية؛ إذ تشير مضابط الشرطة إلى تدوين أكثر من 1.051 بلاغاً خلال الفترة من 1989–2015 (شرطة محليتي كوستي والجبلين، 2015)، هذا إلى جانب العديد من النزاعات التي عولجت بعيداً عن أقسام الشرطة.

7 - المياه

بلغت نسبة العجز في المياه لسكان الولاية خلال عام 2018 نحو 52% (79 ألف م^3/اليوم)، ومع مراعاة أن سكان المناطق الحضرية يعتمدون على مياه النيل الأبيض؛ فإن شح المياه يقع على عاتق سكان المناطق الريفية الذين يعتمدون على ما نسبته 77% من مصادر مياه الشرب غير النظيفة؛ كما أن السكان في بعض القرى يقطعون مسافات طويلة تصل إلى أكثر من خمسة كيلومترات للحصول على المياه، خاصة في المناطق الشمالية الغربية والغربية من الولاية، وفي السياق نفسه بلغت نسبة العجز من المياه لاحتياجات الحيوان في عام 2018 نحو 53% (1.6 مليون م^3) (الإدارة العامة للتخطيط والتنمية–ولاية النيل الأبيض، 2018).

8 - الهجرة

دفعت الظروف الاقتصادية الكثيرين إلى الهجرة؛ فوفقاً للجهاز المركزي للإحصاء (2009)؛ بلغ عدد المغادرين للولاية في عام 2008 نحو 875204 نسمة، غالبيتهم من الريف، كما أن صافي الهجرة بلغ نحو –279752 نسمة؛ وهذا يعني أن الهجرة الخارجة تفوق الداخلة، وتشير البيانات إلى أن غالبية المهاجرين يتجهون شمالاً حيث ولاية الخرطوم.

الخاتمة والتوصيات

إن الهدف الأساسي للتنمية الريفية هو توسيع خيارات الناس وتمكينهم من خلال فرص المساواة والاستدامة، ومن هنا كان للمدخل التنموي الذي انتهجته الحكومات المتعاقبة أثره في إحداث العديد من الاختلالات على بنية الإنتاجية وعلى مؤشرات التنمية.

إن الإمكانات الطبيعية والبشرية التي تحظى بها منطقة الدراسة لهي كفيلة بتحسين أوضاع السكان؛ فالإنتاج الزراعي والرعوي إذا ما وزعت فوائده، فإنه يمكن أن يوفر حافزاً كبيراً لنمو الاقتصاد غير الزراعي، كما أن زيادة دخل الفقراء يمكن

أن تولد المزيد من الطلب على السلع والخدمات غير الزراعية؛ وبذلك تتولد دائرة أو مجموعة حلقات أو روابط أمامية (المدخلات) وخلفية (السلع والخدمات الجديدة)، تدفع بالاقتصاد الريفي إلى الأمام. وعموماً ومع فرض نجاح التنمية الزراعية، فإنها ليست كافية لإحداث التنمية الريفية، لتظل مفاهيم؛ مثل تخفيف حدة الفقر والتمكين للفقراء والمعدمين، أموراً جوهرية في هذا الجانب. وفي مثل هذا المنحى لابد من الآتي:

- بناء السبل المستدامة لكسب العيش في المناطق الريفية.
- تحديد الأولويات المتعقلة بالمنتجين التقليديين شديدي الفقر، التي يجب أن تكون في اتجاه مغاير لاتجاهات الميل نحو تحديد قرارات التنمية الريفية من أعلى.
- تمكين الفئات الضعيفة من النساء والأطفال، مع تقوية المجتمع المدني.
- إقامة الشراكات وتقليل فجوة النوع.
- تحقيق السلام والحد من الصراعات.
- الحرية السياسية والمشاركة في التنمية؛ بوصفهما هدفين إنمائيين في حد ذاتهما أو باعتبارهما وسيلتين لتعزيز التنمية الريفية.
- بناء وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية والإنتاجية وقدرات التعامل مع البيئة.
- تحقيق الاستدامة البيئية.
- التكامل بين المناطق الريفية والحضرية.
- بناء الهياكل اللامركزية التي تتسم بالشفافية والمسؤولية.

المراجع

الإدارة العامة للتخطيط والتنمية - ولاية النيل الأبيض. (2018). *العرض الاقتصادي*. ربك. الإدارة العامة للتخطيط والتنمية.

الإدارة العامة للتخطيط والتنمية - ولاية النيل الأبيض. (2019). *تقرير الأداء الفعلي للتنمية يناير حتى 30 ديسمبر 2018*. ربك: الإدارة العامة للتخطيط والتنمية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2013). *التقرير الوطني للتنمية البشرية في السودان: جغرافية السلام: وضع التنمية البشرية مرتكزاً للسلام في السودان*. السودان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تشامبرز، روبرت. (1990). *التنمية الريفية: وضع الأواخر أوائل*. (محجوب عمر، مترجم) «ميدتو» للتنمية والرعاية الصحية. (نشر العمل الأصلي في 1983).

الجهاز المركزي للإحصاء. (2009). *الاحصاء السكاني الخامس*. الخرطوم.

خوري، منير. (2009). *في التنمية الريفية: نظرة في المفاهيم والإشكالات*. الطبعة الأولى. دار نلسن.

شرطة محليتي كوستي والجبلين. (2015). *التقارير السنوية 2008-2015*. كوستي: شرطة محلية كوستي.

صالح، علي؛ ومحمد، حلو؛ والحضري، يسين. (2020). الإيكولوجيا السياسية لتغير نظم الرعي التقليدي في السودان: دراسة حالة محليتي الدويم وأم رمته - ولاية النيل الأبيض (1984-2015). *مجلة آداب*، (43) (يونيو 2020)، 60-93.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. (2016). *تقرير التنمية الريفية لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي*. روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الصندوق القومي لدعم الولايات. (1999). *الموسوعة الولائية للنيل الأبيض*. الخرطوم.

عثمان، أحمد (1995)، *مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية*، دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر.

العريفي، صالح. (1989). البترول ومناهج وفلسفات التنمية الريفية في السودان. *مجلة الدراسات السودانية*، 7(1)، 37-49

عطوي، عبد الله. (2004). *السكان والتنمية البشرية*. دار النهضة العربية.

علي، ابراهيم. (2002). *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة التدهور البيئي بمحافظة كوستي، ولاية النيل الأبيض*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الخرطوم.

محمد، حلو. (2006). *التغير والتحول في نظم الاقتصاد الريفي بمناطق السودان الهامشية: دراسة حالة محليتي كوستي والجبلين - ولاية النيل الأبيض*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الخرطوم.

محمد، حلو. (2013). الاقتصاد الريفي في السودان: مآلات التغير وفرص البقاء، جنوب ولاية النيل الأبيض نموذجاً. *مجلة آداب*، 31(ديسمبر 2013)، 197-236.

محمد، عرفة. (2004). *مشاريع النيل الأبيض الزراعية: عوامل وآثار التدهور: حالة دراسة محافظة كوستي-ولاية النيل الأبيض* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الخرطوم.

مصلحة الغابات– ولاية النيل الأبيض. (2005). *التقارير السنوية 2000-2005* . كوستي: مصلحة الغابات.

مفوضية الاستثمار–ولاية النيل الأبيض. (2016). *الخريطة الاستثمارية لولاية النيل الأبيض*. ربك: مفوضية الاستثمار.

مفوضية العون الإنساني. (2018). *التقرير السنوي للعام 2018* . الخرطوم: مفوضية العون الإنساني.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة. (2014) (UNCEF). *السودان: التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة* . باريس: منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

منظمة العمل الدولية. (2014). *خارطة الطريق نحو سياسة وطنية للتشغيل في السودان*. منظمة العمل الدولية.

نميري، سيد (1978). *التخطيط الاقتصادي في السودان*. دار جامعة الخرطوم للنشر.

وكالة السودان للأنباء (سونا). (2019). انخفاض معدل وفيات الأمهات في النيل الأبيض. مأخوذ من: https://suna-sd.net/ar/single?id=469175

يوسف، عمران عباس، وتوم، عمر محمد. (2014). *القطاع الزراعي والخرط الاستثمارية بولاية النيل الأبيض*. الطبعة الأولى، دار عزة للتوزيع والنشر.

Abdelatti, H., Elhadary, Y., & Samat, N. (2016). Addressing poverty in Sudan and Malaysia: A story of success and constraints. *Journal of Sustainable Development*. *9(2),*206-220. DOI:10.5539/jsd.v9n2p206

Ali, I. (2019). The Ecological, Socio-economic and political constraints on pastoralists' access to water, Blue Nile State (Sudan). *Nomadic Peoples. 23 (2)*, 282-302. https://doi.org/10.3197/np.2019.230207

Ashley, C., & Maxwell, S. (2001). Rethinking rural development. *Development Policy Review.19*, 395-425. doi:10.1111/1467-7679.00141

Bordoloi, S. (2020). *The political economy of uneven rural development.* Palgrave Macmillan.

Christiansen, F., & Zhang, H. (2009). *The political economy of rural development in China: reflections on current rural policy*. Duisburg Working Papers on East Asian Studies No. 81/2009

Davies, H. R. J. (1985). *Natural resources and rural development in arid lands: Case study from Sudan.* The United Nations University.

Davies, H. R. J. (1986). *Rural development in White Nile Province, Sudan.* The United Nations University.

Egemi, O. (1994). *The Political ecology of subsistence crisis in the Red Sea Hills, Sudan. [Unpublished Ph.D. thesis]*. University of Bergen.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2020). *Special Report 2019 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Sudan*. FAO.

FAO. (2011). *Food security in the White Nile State of the Sudan: Analysis of 2010 State Level, Baseline Survey*. FAO.

Forsyth, T. (ed). (2011). *Encyclopedia of International Development*. Rutledge.

Gregory, D., Johnston, R., Pratt, G., Watts, M., & Whatmore. S. (2009). *The Dictionary of Human Geography*. 5th edition, Blackwell Publishing Ltd.

Hart, G. (1986). *Power, Labor, and Livelihood: Processes of change in rural java*. Economic Department. Botswana University.

Johnston, B., & Kibly, P. (1975). Agriculture and structural transformation, Economic strategies in late developing countries. *Revue Tiers Monde*. *16(63),* 699-699.

Khogali, M. (1986). The Changing Nature of Nomadism in the Development, in Davies, R. (ed). *Rural Development in White Nile Province, Sudan*. United Nations University.

Mohamed, O., & Abdalla, I. (1991). The role of NGOs and the international community in disaster management in Sudan. In Abusin, M. (Ed.) *Disaster Prevention and Management in Sudan.* Khartoum University Press.

Ofori. A. (1998). Some misconceptions of agricultural production, population, and land resources in Africa. in Obia et al. (Eds). *Addressing misconceptions about africa's development: seeing beyond the veil.* Department of Geology and Geography. Eastern Illinois university.

O'Keefe, P., Kirkby, J., & Harnmeijer. J. (1991). Rural development in Sudan: The Dutch aid experience. *Public Administration & Development. 11 (4)* .https://doi.org/10.1002/pad.4230110404

Scoones, I., Mehta, L., and Ashley, C. (2003). *The rural poor, the private sector and markets: Changing interactions in Southern Africa*. Department for International Development.

Simpson, I. G. (1990). Land Tenure, in Gillian, M. G (Ed.), *The agriculture of the Sudan.* Oxford University Press.

Sudan Central Bureau of Statistics. (2009). *Sudan National Baseline Survey*. Sudan: Central Bureau of Statistics

Sudan Commission for Refugees. (2017). *Joint assessment mission (JAM)*. Sudan Commission for Refugees.

UNDP. (2018). *Human development indices and indicators 2018 Statistical Update*. UNDP.

UNDP. (2019). *Human Development Report: Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century.* UNDP.

World Bank. (1975). *Rural development sector policy paper*. World Bank.

للاستشهاد

إبراهيم، حلو، وعلي، إبراهيم، وصالح، علي، والنور، عبدالحميد بله. (2024). الاقتصاد السياسي للتنمية الريفية في السودان: دراسة حالة ولاية النيل الأبيض. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *52*(3)، 209-239.

To Cite:

Ibrahim. H., Ali, I., Salih A., & ElNour, A. (2024). The political economy of rural development in Sudan: The case of White Nile State. *Journal of the Social Sciences, 52*(3), 209-239.